

طالبت بإنشاء هيئة الاعتماد والتفتيش الأكاديمي

«جودة التعليم»: رئيس الوزراء حريص على الشفافية في قضية «الشهادات المزورة»



«جودة التعليم» لدعم الإصلاح الحكومي

أشادت الجمعية الكويتية لجودة التعليم بلقائنها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، بحضور ممثلين عن الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وممثلين عن العريضة الموقعة من جمعيات تقع عام ومواطني، في شأن ضرورة أخذ خطوات جديّة لإصلاح التعليم ومحاربة الشهادات الوهمية والمزورة.

وأكدت الجمعية، في بيان لها أن سموه أدبى تفهماً جاداً لما تم طرحه من قبل أفراد الوفد خلال الاجتماع، حيث قدموا لسموه وثيقة موقعة من 35 جمعية تقع عام إضافة إلى عريضة موقعة من أكثر من ألفي اسم أعربوا عن ضرورة معالجة العطب و الفساد الذي أصاب منظومة التعليم العالي في الكويت وشهدوا على أهمية التفاعل والتعاون البناء بين الحكومة وبين مؤسسات المجتمع المدني لمعالجة الفساد الأكاديمي و منظومة التعليم العالي المتهترئة في الكويت.

وأضافت الجمعية أن الوفد شرح النطلعات المستحقة لمعالجة تدرج منظومة التعليم العالي والتصدي لآفة نفثي المؤهلات العلمية المزورة والوهمية، والتي كان آخرها الشهادات المزورة الصادرة عن وزارة التعليم العالي مما يؤكد عدم مقدرة الوزارة على إدارة هذا المرفق التعليمي الحساس والحيوي لتعلقه بمستقبل الأجيال ومقومات التنمية.

وتابعت، «للتخصصات التطلعات التي لاقت ترحيب وثناء سمو رئيس مجلس الوزراء بضرورة إقرار مشروع قانون حظر استخدام الشهادات غير المعادلة

والذي تمت إعادة تقديم نسخة منه إلى سمو الرئيس، كما تم التأكيد على ضرورة إنشاء هيئة الاعتماد والتفتيش الأكاديمي، بضم قطاع معادلة الشهادات إلى الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، وذلك لإنشاء منظومة مستقلة عن وزارة التعليم العالي تختص بمعادلة الشهادات العلمية وإصدار قوائم الجامعات المعتمدة، وتكون مسؤولة عن التقييم والاعتماد المؤسسي والبرامجي لجميع مؤسسات التعليم العالي والزامها

بالمقومات والمعايير العالمية للاعتماد الأكاديمي لتحقيق جودة المخرجات.»

وقالت أن «سموه رحب بالفترح في شأن دخول الجمعية الكويتية لجودة التعليم ممثلاً عن مؤسسات المجتمع المدني في اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء للنظر في فحص شهادات موظفي الدولة في تزييد الثقة والشفافية أمام المجتمع وفي تزال شكوك البعض حول آلية عملها، وخاصة أن انضمام وزارة التعليم العالي في هذه اللجنة يثير الكثير من التساؤلات كونها هي

الجهة المسؤولة أخيراً عن فضيحة إصدار الشهادات المزورة.» وختمت الجمعية بالقول إن «الرؤى اتفقت مع سمو رئيس مجلس الوزراء لضرورة التحرك السريع لتحقيق الإصلاح المنشود لمنظومة التعليم العالي في الكويت، حيث أبدى سموه الحرص على ما تم تقديمه من مطالب لتتم متابعتها حتى تدخل حين التنفيذ، لتكون قادرين جميعاً أن نحقق الأهداف المرجوة لبناء مستقبل مشرق للأجيال القادمة وتحقيق النمو والرفعة للكويت.»

وقعت أثناء عملية هدمها

«الإطفاء»: انهيار عمارة في المهبولة يتسبب بأضرار في 5 مركبات



العمارة المنهارة



رجال الإطفاء يطفون مكان الحادث

تحت الأنقاض عن الأشخاص نظرا لهراب المقاول من الموقع بعد الحادث ما جعل جهات الطوارئ لا تملك أي معلومات عن الأشخاص الذين كانوا متواجدين قبل عملية الهدم.

هي مراكز المتق والفحيجيل والإنقاذ التي إضافة إلى إدارة الأثر التابعة لوزارة الداخلية للقيام بعملية البحث عن أشخاص قد يكون الانهيار أدى إلى احتجازهم.

مركبات.. وقالت إدارة العلاقات العامة والإعلام بالإدارة العامة للإطفاء في بيان صحفي أن فرق الإطفاء التي توجهت إلى موقع الحادث

قالت الإدارة العامة للإطفاء أمس أن عمارة مكونة من تسعة أدوار في منطقة المهبولة بمحافظة الاحمدى انهارت أثناء عملية هدمها ما تسبب بأضرار طالت خمس

..ونجحت في إنقاذ عائلة كويتية احترق منزلهم في صباح الأحد



الحريق وقد أتى على المنزل

وكان الحادث بقيادة رئيس قسم ١ مركز الكوت مقدم احمد الحمادي، كما ورد بلاغ يفيد بي اندلاع حريق شاليه كبري داخل مزرعة في منطقة العبدلي وذلك في تمام الساعة 10.25 وعلى الفور تم توجيه مركز إطفاء العبدلي وعند الوصول تبين انه الحريق كان عبارة عن حريق كبري داخل مزرعة وتم محاصرته وانخامده لمنع امتداد السنة للهب إلى الاماكن المجاوره دون وقوع اصابات لئه الحمد.وفي بلاغ اخر تلقته فرقة العمليات المركزية في الإدارة العامة للإطفاء انه وقع حادث حريق عمارة في منطقة الجليب وعلى الفور تم توجيه مركز إطفاء الجليب مسودا بركز اطفاء العارضيه وعند الوصول تبين ان الحريق في الطابق العلوي للعمارة وتم السيطرة عليه وأخمده من قبل فرق الإطفاء وانتهاء الحادث بسرعه عاليه لله الحمد.

ذكرت إدارة العلاقات العامة والإعلام بالإدارة العامة للإطفاء انه ورد بلاغ يفيد بأنه لا حريق منزل في منطقة صباح الأحد وعلى الفور تم توجيه فرقة اطفاء الكوت ومركز الوفرة إلى موقع الحادث. وتم تشكيل رجال الإطفاء إلى مجموعة إنقاذ والأخرى مكافحة واتضح أن هناك عائلة كويتية تتكون من رب الأسرة وثلاث نساء وثلاث اطفال وخادمة محشورين بفرقة نوم بالدور الأول بسبب حريق مطبخ بالدور الأرضي وتضاعف الدخان الكثيف والحرارة تسبب من منعهم للخروج من الغرفة. وفي وقت قياسي تم اخراج العائلة المحتجزة ومكافحة الحريق وعملية التنويه والتفتيش. حيث وجود حالتين اختناق بين المحتجزين طفل وامراه وتلقوا العلاج في مكان الحادث من قبل الطوارئ الطبية لمنطقة صباح الأحد وحضور الأمن العامة من مخفر،

القلاف: إنجاز 53 % من مشروع الطريق المستحدث من طريق سعد العبد الله إلى بوابة بحيث



جانب من المشروع

متفد العبدلي. وأكد القلاف حرص الهيئة على تنفيذ المشاريع الجارية تنفيذها بما يتضمنه من أعمال تشمل تنفيذ أربعة نقاط تضم عشرة جسور حيث منها جسور متعددة الأدوار في بعض النقاطات.

وبين القلاف أن المشروع يتضمن تنفيذ طريق بطول إجمالي 27 كيلومتر) ويتكون من (ثلاث) حارات في كل اتجاه قابلة للتوسعة إلى أربعة حارات إضافة إلى حارات الأمان وكافة الخدمات الأخرى، لافتا إلى أن طبيعة المنطقة دفعت الهيئة إلى تقسيم أعمال تنفيذ المشروع إلى أربعة مراحل بحيث يتم استخدام الطريق والاستفادة منه بطريقة متزامنة.

وأشار إلى أن المشروع يهدف إلى تنمية وتعمير طريق خدمي للمناطق السكنية المستقبلية (مدينة شمال الصبية، مدينة الحريز ومدينة الصابرية) ورفع السعة اللوجيستية للطريق لتخدم نقل البضائع والركاب من ميناء مبارك الكبير إلى الطرق الإقليمية بالإضافة إلى كونه يمثل المرحلة الأولى للطريق المستحدث من طريق سعد العبد الله إلى

وصلت والهيئة العامة للطرق والنقل البري «بمشروع الطريق المستحدث من طريق سعد العبد الله إلى بوابة بحيث» أحد أضخم مشاريع الطرق في الدولة إلى إنجاز 53 في المئة من حجم أعمال المشروع الذي يهدف إلى تعمير طريق يخدم المناطق المستقبلية شمال البلاد ورفع السعة اللوجيستية لخدمة نقل البضائع والركاب من ميناء مبارك. وأعلن مدير المشروع المهندس جابر القلاف عن تقدم كبير في نسبة إنجاز المشروع لتصل إلى نصف حجم الأعمال الكلية بالمشروع 53 في المائة، الذي تبلغ تكلفته الإجمالية (97.960.000) مليون دينار.

وأكد القلاف في تصريح صحفي بأن الأعمال لتسير وفق الخطة الموضوعة لتنفيذ بالتعاون والتنسيق بين كافة الأطراف العاملة بالمشروع وذلك بهدف إنجازها والاستفادة منه ورفع القدرة الاستيعابية للطريق المقام حاليا وتجنب التكدفات المرورية المستقبلية وتحقيق مستويات عالية من الأمان والسلامة، معتبرا المشروع